الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
13 December 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثمانين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لو رو (نائب الرئيس) .....(جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53944 (A)

في غياب السيدة لينتونين (فنلندا)، تولى السيد لو رو (جنوب أفريقيا)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/62/119 و A/62/71-E/2007/46)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/62/151 و A/62/71-E/2007/46)

١ - **السيد باغروديا** (الهند): قال إن الزيادة المطردة في النقل الصافي للموارد المالية من البلدان المالية إلى البلدان المتقدمة تدعم على ما يبدو البنية المالية الدولية. ويمثل تراكم الاحتياطي نسبة كبيرة من تدفق الموارد، اتقاء من الأزمات المقبلة، كما أنه نتيجة مباشرة للشروط الضارة التي فرضتها مؤسستا بريتون وودز على سياسات الإقراض التي تتبعها. وقد فشلت هاتان المؤسستان في الوفاء بولايتهما الأساسية، ويسدد المقترضون مسبقا بصفة متزايدة قروضهم، بدلا من الاستمرار في ''الاتفاقات المتعلقة بالسياسات العامة''. ويجب معالجة المشاكل الهيكلية للبنية المالية الدولية على سبيل الاستعجال.

٢ - وأضاف أن مؤسستي بريتون وودز بحاجة إلى إصلاح عاجل من خلال تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشرف على هذه العملية وتجري استعراضات دورية. وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تعزيزه في الآونة الأخيرة هو أفضل هيئة لتنفيذ هذا الإصلاح. كما ينبغي تعزيز القدرة التقنية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحيث تستطيع مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاضطلاع بمهامه.

٣ - وقال إنه ينبغي الاستمرار في الخطوات الإصلاحية الأولية التي اتخذها صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حتى نهايتها. وينبغي أن يُستكمل بحلول اجتماعات ربيع عام ٢٠٠٨ إصلاح صيغة الحصص، والزيادة اللاحقة لحصص جميع البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا. غير أن أي تنقيح لصيغة الحصص ينبغي ألا يخفض حصص أقل الدول نموا والدول الصغيرة. ويتعين على البنك الدولي أيضا أن يعالج موضوع التفاوت في توازن الأصوات في مجلس إدارته.

٤ - وأضاف أن الزيادة في تدفقات القطاع الخاص إلى البلدان النامية لا يعوض تدفق الموارد خارج هذه البلدان. وتشمل هذه التدفقات أيضا حافظة المضاربات والاستثمارات في سوق الأوراق المالية التي يتم تهريبها خارج البلد بمجرد ظهور أول بوادر الاضطرابات. ولم يتحقق هدف تمويل البلدان النامية المعزز والقابل للتنبؤ. وبالإضافة إلى ذلك، لم تجذب القطاعات الاجتماعية وقطاعات التنمية الأخرى التدفقات من القطاع الخاص. كما أن المساعدات الإنمائية الرسمية كانت دون الهدف المحدد لها وهو ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي، والتوقعات المقبلة تتسم أيضا بالتشاؤم.

٥ - وقال إن تخفيف عبء الديون أصبح عنصرا مهما في المساعدة الإنمائية الرسمية بدون توفير معونة إضافية. والموارد المخصصة لمساعدة التنمية ضئيلة جدا بسبب المتأخرات في خدمة الديون. والبلدان التي تعاني من أكبر قدر من المتأخرات أقل استفادة من تخفيف عبء الديون من حيث تخصيص الموارد من أجل التنمية. ولدى صندوق النقد الدولي بوصفه دائنا مصلحة مكرسة في هذه العملية، وعليه فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي الهيئة الملائمة للقيام بعملية الإشراف. ويتعين اتخاذ تدابير جديدة، مثل إنشاء لجنة ديون دولية، لمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية. ومن

المصلحة الكبرى للتنمية ألا يؤثر إلغاء الديون على السلامة المالية للمؤسسات المالية الدولية.

٦ - وأضاف أنه يجب تعريف القدرة على خدمة الديون من حيث القدرة على خدمتها، فضلا عن تخصيص موارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا للاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة بسبب الصكوك المالية الخفية، يحذر وفده من الصكوك الجديدة المتعلقة بالديون. فيتعين زيادة مراقبة النظام المالي الدولي. وهو يرحب بتنقيح الإطار الذي وضعه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ صندوق النقد الدولي في مجال الرصد وأشار إلى أن دور الرصد في بلدان البرنامج دور علاجي، وفي البلدان غير المشمولة في البرنامج دور وقائي.

٧ - وقال إنه يدعم دور صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان المنخفضة الدخل من خلال أدوات دعم السياسات وغير ذلك من الطرق. ومن المهم بالنسبة للصندوق أن يساعد البلدان التي لا تحتاج أو لا ترغب في أن يمولها الصندوق. غير أن أهداف استقرار الاقتصاد الكلي لصندوق النقد الدولي تنحصر في استخدام المعونة الإضافية اللازمة إلى حد كبير، لا سيما من خلال التقييمات الذاتية لقدرة البلدان على استيعاب المعونة. ومن شأن ذلك أن يعزز ضرورة إجراء إصلاح شامل للصندوق. والأفعال هنا ضرورية أكثر من الأقوال من أجل ضمان إنشاء بيئة اقتصادية ومالية دولية تساعد على التنمية تحت إرشاد الأمم المتحدة.

٨ - **السيد بكر** (العراق): قال إن العراق دخل في مرحلة جديدة بعد سقوط نظام صدام حسين، الذي استنفذ اقتصاد البلد ودمّر مؤسساته. وإن القيادة العراقية الحالية ملتزمة بإعادة بناء اقتصاد البلد وهياكله الأساسية ومؤسساته، والأهم من ذلك إنشاء سيادة القانون.

٩ - وقد بدأ العمل بالعَقد الدولي المبرم مع العراق في أيار/مايو ٢٠٠٧، ويستند ذلك إلى التقدم السياسي، والأمن، وسيادة القانون، وإصلاح الاقتصاد، والتعمير. وقد تم إنشاء اللجنة المعنية بالنزاهة العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ من أجل تعزيز سيادة القانون ومنع الفساد على جميع مستويات الحكومة.

١٠ - وفيما يتصل بالإصلاحات الاقتصادية، العراق في سبيل الحد من الإعانات المالية الحكومية، وتوسيع القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمارات، وإعادة هيكلة القطاع المالي، وتقوية النزاهة الاقتصادية الإقليمية والدولية. ومن بين الأمور البارزة الأخرى في السنة الماضية، تنفيذ قانون الاستثمار الجديد وإصلاح القطاع المصرفي. وقد تم أيضا اتخاذ خطوات لتوحيد وتحسين صنع القرارات في السياسات المالية من خلال مذكرة التفاهم بين بنك العراق المركزي ووزارة المالية.

١١ - ومنذ بدء العمل بالاتفاق الدولي مع العراق، التزم بعض دائني العراق بتخفيف عبء الديون. وشجع المتكلم دولا أخرى على اتخاذ إجراءات مماثلة لتلك الإجراءات التي اتخذها أعضاء نادي باريس لتخفيف عبء الديون المقترفة تحت النظام السابق. وينبغي عدم إرغام الشعب العراقي على تحمل هذه الديون بينما يسعى إلى بناء عراق جديد.

١٢ - وأضاف أن العراق طلب أيضا إعادة النظر في التعويضات التي يدفعها العراق إلى الكويت نتيجة غزو العراق واحتلاله للكويت في عام ١٩٩٠. وقد تم تقديم طلب إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في التزامات العراق في إطار هذا البرنامج، لا سيما أن العراق قد دفع بالفعل أكثر من ٢٢ بليون دولار حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ويواصل عملية الدفع. فالعبء ثقيل أكثر من اللازم بالنسبة للمرحلة الحرجة

الحالية وهي مرحلة انتقال العراق إلى الديمقراطية ومرحلة الاقتصاد الانتقالية.

١٣ - وأضاف أن الأمن لا يزال يشكّل أكبر تحد في تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة. وقد تم إحراز تقدم كبير نحو تحمل قوات الأمن العراقية مسؤولية الأمن الرئيسية. وقد بدأت اللجنة الوزارية العليا لإصلاح قطاع الأمن عملها لضمان احترام حقوق الإنسان.

١٤ - وقال إن الحكومة الإقليمية الكردية سعت إلى تنفيذ رؤية واضحة للمنطقة في إطار عراق اتحادي من خلال وضع معايير عالية للشفافية والمساءلة في إدارة الحكومة ومن خلال الوفاء بهذه المعايير. ومنذ انهيار نظام صدام حسين، تمتعت منطقة كردستان بنمو اقتصادي يمكن اعتباره نموذجا لسائر العراق من حيث التنمية السياسية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتسامح الديني. وجاء البرنامج الاقتصادي نتيجة التزام المنطقة بتطوير القطاع الخاص والتوسع في الاستثمارات الأجنبية. ويتيح قانون الاستثمار في منطقة كردستان لعام ٢٠٠٦ حوافز للمستثمرين الأجانب، ويتوقع أن تتوفر خمسة بلايين دولار من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بحلول عام ٢٠١٠. كما أن قانون النفط الإقليمي يمتثل بشكل كامل لدستور العراق ومشروع قانون النفط الاتحادي، وينبغي أن يكون نموذجا للشفافية والمساءلة في العراق وغيره من البلدان المنتجة للنفط. وإن الإيرادات من النفط والغاز تشكل أساس الاقتصاد وتوفر الدعم المالي لإعادة بناء الهياكل الأساسية.

١٥ - وأضاف أنه من بين الأولويات الأخرى القضاء على الفساد وإصلاح التعليم. ودعا كذلك إلى مشاركة الأمم المتحدة في نشاط العراق ولا سيما في منطقة كردستان، التي يمكن أن تكون بمثابة مدخل لسائر العراق بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

١٦ - وقال إن رئيس منطقة كردستان ناشد في الآونة الخيرة عقد اجتماع لزعماء العراق السياسيين بشأن النظام الاتحادي بوصفه طريقة الحكم في العراق. ويتعين على جميع الدول الأعضاء الصديقة أن تدعم هذه الدعوة التي تعتبر حيوية من أجل تحقيق التقدم في العملية السياسية في العراق.

١٧ - **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلدها كان نشطا في الجولة الراهنة لمفاوضات منظمة التجارة الدولية، فعزز الشفافية والشمول اللذين ينبغي أن يكونا جزءا من عملية صنع القرارات. وينبغي أن تكون الضمانات المقدمة لعملية التنمية جزءا رئيسيا من المفاوضات. كما أن المعاملة الاستثنائية والتفاضلية عنصران أساسيان لتصحيح اختلال التوازن في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما ينبغي تخصيص موارد إضافية قابلة للتنبؤ بها وكافية للهياكل الأساسية، وللقدرة على توفير الإمدادات، بالإضافة إلى المنافسة.

١٨ - وأضافت أن وفدها يدعم أي إجراء من شأنه أن يعزز عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إذ إنه وكالة متعددة الأطراف، أكدت البلدان النامية على أهميته في المحافظة على حيز للسياسة العامة نظرا للزيادة في التجارة وتدفق الاستثمارات واختلال توازن البنية المالية الدولية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنمية قطاع الأعمال والاهتمام بالتنمية المستدامة.

١٩ - وقالت إن وفدها يدعم أي إجراء يتم اتخاذه لتنفيذ الالتزامات المعقودة في الدوحة ومونتيري. وينبغي أن تستفيد البلدان النامية من النظام التجاري العالمي، وينبغي ألا يُطلب قط من البلدان النامية أن تفتح أكثر أسواقها في الوقت الذي تزيد البلدان المتقدمة من التدابير الحمائية التي تتخذها. وإنها تقدر الرسالة التي قدمها رؤساء دول وحكومات بلدان الجنوب الأخرى في المناقشة العامة الأخيرة في الجلسات

العامة، لا سيما فيما يتصل بحق البلدان النامية في المشاركة في التجارة العالمية بشكل أوسع وأكثر عدالة. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تهتم بجدية بمشاغل البلدان النامية في سياق المفاوضات التجارية الدولية.

٢٠ - وأضافت أن جهود الدول من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تكملها بيئة دولية ملائمة. وتتحمل البلدان المصنعة مسؤولية تطبيق السياسات الاجتماعية والمالية وسياسات الاقتصاد الكلي التي تدعم تحقيق نمو دولي ملائم ومنسجم.

٢١ - وقالت إن وجود ملايين من البشر غارقين في حالة من الفقر والجوع يبين بوضوح أنه يتعين على النظام المالي الدولي أن يتيح تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، لا سيما الموارد الداخلية، وتدفقات الاستثمارات الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ووجود نظام تجاري مفتوح يستند إلى القانون ويتسم بعدم التمييز ويكون متعدد الأطراف. وتم تحقيق تقدم ضئيل، وذلك جزئيا بسبب ضرورة وجود تناسق بين النظام المالي الدولي والتنمية، وعدم الإشارة إلى الاحتياجات المحددة للبلدان النامية في ولايات المؤسسات المالية الدولية. ويحتاج حشد الموارد المالية إلى تعزيز التمويل العام والخاص والهياكل المؤسسية من أجل تسهيل المدخرات وتوجيه الاستثمارات المثمرة. وليست هناك فائدة من تخصيص موارد من أجل التنمية إذا كانت تستخدم لتسديد الديون الخارجية. فيجب عدم إخضاع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى شروط تضعها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إذ إن ذلك يؤثر في حقوق الدول في تقرير المصير والسيادة.

٢٢ - واقتصرت المبادرات الأخيرة المتصلة بأزمة الديون الخارجية على البلدان المنخفضة الدخل، بخلاف البلدان المتوسطة الدخل، ومن بينها كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا، على الرغم من أنها خصصت جزءا كبيرا من مواردها لخدمة الديون. وينبغي إنشاء آليات بديلة لا تؤدي إلى زيادة المديونية، وتحقق العدالة الاجتماعية الدولية.

٢٣ - وأضافت أن استعراض مبادئ المؤسسات المالية أمر ضروري لكي تستفيد البلدان النامية منها. وهناك حاجة إلى اتباع نهج مبتكرة لتمويل التنمية والآليات التي تسمح بزيادة عامة وموحدة في تمثيل البلدان النامية ومركزها داخل مؤسستي بريتون وودز.

٢٤ - وقالت إن بلدها طور سياسات مالية للجنوب ومن أجل الجنوب في سياق ممارسة فعالة لإدارة الموارد على أساس السيادة. وإن مبادرات المساعدة المالية الثنائية مع بلدان أخرى في الجنوب انطوت على اقتناء الأوراق المالية للبلدان الأخرى في المنطقة. وهذا مثل واضح للاستراتيجية الجديدة التي تتبعها البلدان النامية من أجل تشجيع التمويل داخل إقليمها، والحد من الاعتماد على الأسواق الرأسمالية الدولية وتعرضها لها. ويعني ذلك أيضا استخداما أفضل لدورات الصندوق المرتبطة بأسعار صادرات السلع الأساسية، واستخدامها الرشيد في تمويل الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية لصالح الاستثمارات في الهياكل الأساسية والنمو والتكامل.

٢٥ - وقالت إن السلطات المالية في بلدان أمريكا اللاتينية السبعة أعلنت توحيد مصرف الجنوب. وسوف يتم تعريف إنشائه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. والهدف من استراتيجية التكامل المالي لأمريكا اللاتينية هذه يتمثل في تمويل التنمية في بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الأعضاء في المصرف من أجل تعزيز تكاملها والحد من التباين بينها وتعزيز التوزيع العادل للاستثمارات. وسوف تمول هذه الاستراتيجية أيضا المشاريع في القطاعات الاجتماعية من أجل الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي ودعم عملية

التكامل في أمريكا الجنوبية. وكان رد الفعل في العواصم الرئيسية في العالم لإنشاء المصرف حملة إعلامية لإحباط أي مبادرة تقوم بها بلدان الجنوب من أجل إدارة مواردها على أساس سيادي.

٢٦ - وأضافت أن دفاع بلدها ضد هذه الهجمات تمثل في التزام حكومتها بالإضافة إلى الحكومات الأخرى في الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي اللذين تعرضت لهما لمدة عقود بسبب الشروط التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. وقد أخذ هذا الالتزام شكل مبادرات تعاونية يتم سداد قيمتها فأتاح الالتزام ما مجموعه حوالي ٥٠٠ مليون دولار يتم سداد قيمتها، و ١٥ مليون دولار في شكل تعاون لا يتم سداد قيمته. وجاءت هذه المبادرة نتيجة قرار سيادي للبلدان من أجل تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الرشيدة التي من شأنها أن تحافظ على معدلات النمو العالية، والهيمنة الكاملة، والقضاء على الفقر، والأسعار الثابتة، والتوازن المالي المستدام بحيث يمكن أن يستفيد الجميع من هذا النمو.

٢٧ - **السيد توه** (كوت ديفوار): قال إن قصص النجاح الاقتصادي المتناثرة حول العالم ينبغي ألا تجعلنا ننسى أن آفة الديون مستمرة في عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلدان النامية. ونتيجة لذلك، يفتقر كثير من الأطفال في هذه البلدان إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، كما أن ثلث شعوبها لا تستطيع الحصول على مياه الشرب، وهذه هي المعايير الثلاثة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها كثير من البلدان النامية، في ظروف صعبة في كثير من الأحيان، من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، لا تستطيع هذه الجهود أن تؤدي إلى نتائج بدون دعم من المجتمع الدولي.

٢٨ - وفي هذا السياق، استعرض المتكلم جهود كوت ديفوار لاستعادة حالتها الاقتصادية والمالية بعد خمس سنوات من الاضطرابات السياسية، بما في ذلك التعاون مع صندوق النقد الدولي، بهدف الحد من عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، فإن شروط التأهل لم تأخذ في الاعتبار الظروف المعينة للبلد، مثل النزاع العسكري والسياسي الذي عانت منه كوت ديفوار. وبالنسبة لبلد دمره النزاع ويتمتع بموارد محدودة جدا، فإن ما تدفعه كوت ديفوار لخدمة ديونها يشكل عبئا يصعب تحمله، ويمثل حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ويعرقل بشكل خطير خروجها من الأزمة.

٢٩ - **السيد تيشومي** (إثيوبيا): قال إنه نظرا لأن إلغاء وتخفيض الديون أمر يمكن التنبؤ به أكثر من التنبؤ بالمعونة الثنائية، فإن ذلك يتيح وسائل أكثر فعالية لتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين إدارة الديون من أجل تحقيق قدرة أكبر على تحمل عبئها يساهم في تحقيق استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يحل تخفيف عبء الديون محل مصادر تمويل أخرى، وينبغي توفير المعونة الجديدة في شكل منح بدلا من أن تكون في شكل قروض. وعلى الرغم من أن مستوى الديون آخذ في الانخفاض وذلك بصفة محددة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن القدرة على تحمل عبء الديون على المدى الطويل تظل مسألة خطيرة وينبغي متابعتها بوصفها شرطا للنمو الكامن ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - ونتيجة لتخفيف عبء الديون وإلغائها على أساس متعدد الأطراف وثنائي، انخفضت ديون إثيوبيا من ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في حزيران/ يونيه ٢٠٠٦ إلى ٢,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويمكن إحراز تقدم أكبر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا تم توفير مزيد من الموارد في إطار

التعاون الإنمائي الدولي. وإذ أشار المتكلم إلى التحديات العالمية الهامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، قال إن النقص في الموارد في إثيوبيا وقدرة الاقتصاد المحدودة على حشد الموارد تعرقل جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج استراتيجية الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى إثيوبيا أقل بكثير من تلك المساعدة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل الأخرى، بما في ذلك البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وإن حكومته تبذل كل جهد ممكن لحشد الموارد المحلية، إلا أنها بحاجة إلى تدفقات متزايدة ومتناسقة من الأموال الخارجية بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، لدفع عملية النمو ولضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية وتحقيق أهدافها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - ونظرا للفقر الراسخ في إثيوبيا ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، يتعين بذل جهود متضافرة ومطردة من أجل تعميق المكتسبات التي تم تحقيقها حتى الآن وتحويل اقتصادها تحويلا جذريا. ومن خلال إدارة الاقتصاد الكلي الحذرة والسياسات المبتكرة، حقق البلد نموا سريعا إلى حد ما فتحسنت مؤشرات التنمية البشرية، ولكن البلد يواجه تحديات رئيسية في مجالات مثل الضغوط التضخمية، وزيادة اللامساواة لا سيما في المناطق الحضرية، وفي الهياكل الأساسية.

٣٢ - وختاما، حث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على إظهار التزام أكبر لتوفير المشورة في مجال السياسات العامة، والمساعدة التقنية، والدعم المالي، على أن توضع في الاعتبار الاحتياجات الخاصة والقدرات التنفيذية للبلدان النامية، وناشد الشركاء الإنمائيين مواصلة إعطاء الأولوية للعمل من أجل القضاء على الفقر.

٣٣ - **السيد جرة** (غامبيا): وجّه الانتباه إلى الهيكل غير الديمقراطي للنظام المالي العالمي الذي تظل فيه مشاركة وتأثير البلدان النامية هامشية للغاية، على الرغم مما للقرارات المالية من أثر كبير على نموها وتنميتها، وكرر تأكيد الحاجة إلى إصلاح شامل للنظام، لكي يعترف اعترافا واضحا بالهدف الذي تم من أجله في الأساس إنشاء المؤسسات المالية الدولية.

٣٤ - وأضاف أن مستوى ديون البلدان النامية في كثير من الحالات يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي، ويعرقل بشكل خطير التقدم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية البشرية بصفة عامة. وقال إن القروض وسيلة غير فعالة لتمويل التنمية، إذ يترتب على ذلك زيادة الديون، مع ما ينطوي ذلك من سداد الفوائد ورأس المال. ونتيجة لذلك، فإن القروض هي مجرد آلية لاستمرار تفاقم الفقر وعرقلة التنمية الاقتصادية على هامش النظام العالمي الرأسمالي.

٣٥ - وعلى الرغم من التحسن النسبي في الديون الخارجية للبلدان النامية من خلال تحسين استراتيجيات إدارة الديون، والتعاون الدولي، إلا أن مجموعة الديون الخارجية لا تزال تزداد من حيث قيمتها الاسمية. وأبدى شكوكه بالنسبة لفاعلية المبادرات الأخيرة الرامية إلى تخفيف عبء الديون من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأشار بصفة خاصة إلى أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تهم إلا عددا محدودا جدا من البلدان الفقيرة، وهدفها هو جعل تحمل عبء الديون ممكنا بدون التشكيك في شرعيته. ولا يشكل مقايضة الديون بالأوراق المالية حلا، لأنها تستخدم في كثير من الأحيان لدعم برامج الخصخصة والتغييرات في الهياكل الوطنية لملكية رأس المال في صالح الشركات عبر الوطنية الأجنبية.

٣٦ - وبناء عليه، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى ضمان إمكانية تحمل عبء الديون على

المدى الطويل من خلال زيادة التمويل المقدم في شكل منح، وإلغاء مجموع الديون المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف عبء الديون إلى حد كبير أو جدولتها بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من عبء يصعب تحمله. ولا يمكن أن يكون تخفيف عبء الديون إلا آلية جزئية لتحرير الموارد، ولكنه لا يمكن أن يحل محل مصادر أخرى لتمويل التنمية، وفي هذا السياق، دعا إلى تقديم التزامات لتوفير المعونة المعززة، وتحسين فتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز قدرتها الإنتاجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.